

اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانيتها للسنة المالية 2016 - 2017

«الميزانيات»: «هيئة الإعاقة» جادة في تسوية ملاحظات «الحاسبة»

■ ضرورة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي للهيئة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي للميزانية خلال اجتماعها اليوم الأحد ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2016-2017.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن «الهيئة أظهرت جدية في تسوية الملاحظات الـ 22 التي سجلها ديوان المحاسبة بخصوص ميزانيتها» مضيفا أن الهيئة ستستمر في التنسيق مع الجهات الرقابية في تنفيذ توصيات اللجنة.

وأضاف أن اللجنة وجهت إلى تفعيل إدارة التدقيق الداخلي للهيئة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وشغلها بالكوادر



أعضاء اللجنة

المؤهلة وتلقيتها باللوائح الداخلية للحد من الأخطاء المالية والإدارية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها لاسيما أن غالبية المخالفات المالية المسجلة عليها كانت بسبب عدم الالتزام بالتعليمات المالية المنظمة.

وأوضح أن المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة بدأ بعد اجتماعاته بالتحفظ وهو ما تعهدت به سابقا وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة

الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هذا الصباح.

وأكد أهمية هذه الاجتماعات التي ساهمت في تفعيل نصوص قانونية كانت معجلة منذ إنشاء الهيئة في سنة 2010 ومنها تزويد مجلس الأمة بالتقرير السنوي الأول لأعمال الهيئة وإصدار اللوائح المنظمة لتنفيذ التزامات الدولة بشأن رعاية ذوي الإحتياجات الخاصة والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن.

وشدد على ضرورة أن يتابع

المجلس الأعلى للمعاقين تطبيق تلك اللوائح لتخفيف معاناة تلك الفئة ووضع التدابير اللازمة لتسهيل عملية اندماجهم في المجتمع.

وذكر أن الهيئة عملت وفق المتطلبات الرقابية إلى تسوية كل الملاحظات المتعلقة بالجان والفرق السنوي الأولى منذ إنشاء

إما بالغائها أو دمجها وإقامة حصر مديونية لما صرف دون وجه لافتا إلى أن «من الملاحظات السالبة قيام بعض أعضاء اللجان بالإنابة حضورهم في أكثر من لجنة رغم

احتساب بند المكافآت لصالح زيادة التعيين والتوظيف في الهيئة لمواجهة النقص في أعداد العاملين بما يتناسب مع كم العمل فيها وأهميته الاجتماعية.

وأكد ضرورة إعادة النظر «بشكل جاد» في نظام تشخيص وتقييم الإعاقة لوصول المنافع الاجتماعية المقررة قانونا للمستحقين الحقيقيين فقط مبينا أنه «وفق إقادات الهيئة فقد ادخلت 52 ألف ملف في قاعدة البيانات الآلية في حين أن التقرير السنوي الأول لها يؤكد



جانب من الحضور

أن عدد المعاقين في الكويت هو 83 ألف معاق.

وبين أن تلك الأرقام تظهر بأن «هناك تفاوتاً واضحاً يجب حسمه بشكل مهني لحصر مدعي الإعاقة وتقديمهم للعدالة واسترجاع ما صرف دون وجه حق».

وعن المدارس الخاصة لفت عبدالصمد إلى أهمية أن تتقدم المدارس والخصائص التي تتعامل معها الهيئة بما تم التعاقد من أجله وتكثيف فرق التفتيش في هذا الشأن.

■ نتيجة لتطبيق توصيات اللجنة شغلت كل الشواغر الوظيفية البالغة 55 شاغراً

وأوضح أن جهاز المراقبين الماليين سجل مخالفة مالية على الهيئة لمخالفتها كتاب وزارة التربية لإحدى الحضانات والذي حدد عدد الأطفال المسوح بهم بالحضانة بـ 32 طالبا في حين أن عدد الطلاب في هذه الحضانة هو 44 طالبا.

وقال إن اللجنة سبق أن بينت عدم صحة قيام الهيئة بدعم جمعيات النفع العام «ما لذلك من تدخل في الاختصاصات مع الجهات ذات الصلة» مشيرا إلى «أن وزارة المالية لم ترصد أي اعتمادات مالية لهذا الغرض أساسا في ميزانيتها خاصة وأن جهاز المراقبين الماليين قد سجل مخالفتين ماليتين في هذا الصدد».

أقرت تعديل قانون تأسيس شركات كويتية تتولى بناء محطات القوى الكهربائية

«التشريعية»: أعضاء المجلس البلدي 10 منتخبين و6 معينين

أعلن مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية احمد القاضي عن مناقشة اللجنة لأربع مواضيع في بند الاحالات، وأوضح أنه تم الموافقة على اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٠ بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت وإحالة لجنة المختصة ، مضيفا أنه تم الموافقة ايضا على الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن العمل بقطاع الأعمال النفطية وإحالته الى اللجنة المختصة ، لافتا أنه تم تأجيل مقترح بشأن وضع ورفع النصوص الاميرية وذلك لإجراء المزيد من الدراسة

وأوضح القاضي في تصريح صحافي أنه تم الموافقة على اقتراح بقانون بتعديل المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم مهنة الصيدلة



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ونداول الادوية وإحالته الى اللجنة المختصة ، وأشار الى أنه تم مناقشة للرسم رقم ٩١ لسنة ٢٠١٦ بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض الاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠١ المتعلقة

بالإدارة العامة للتحقيقات لوزارة الداخلية، حيث استمعت اللجنة الى الرأي القانوني وتم التصويت

سيقدم أوبريتا فنياً بعنوان «بسمه أمل»

الفارس : مشروع «واثق» يشارك في المؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال

أعلنت اللجنة المنظمة لمشروع فارس مبادئ اللغة بالنفس لدى طلبة المدارس الحكومية (والثق) أنها ستشارك في المؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال الذي سينطلق اليوم برعاية وزير الصحة الدكتور علي العبيدي ويستمر ثلاثة أيام.

وقالت عضو اللجنة العليا للمشروع ورئيس لجنة الإعلام الخارجي والأنشطة رشا الفارس في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن (والثق) سيقدم في افتتاح المؤتمر الذي يحمل شعار (حماية الأطفال في الدول العربية.. الفرص والتحديات) أوبريتا فنياً بعنوان (بسمه أمل).

وأضافت الفارس أن العمل الفني الذي يقدمه كوكبة من الفنانين الكويتيين بمشاركة مجموعة من الطلبة والعلمين من المدارس للتوعية ل(والثق) سيلقي الضوء على الآثار السلبية للعنف ضد الأطفال بكل أنواعها سواء الفعلي أو الجسدي وكذلك الأفعال الوجداني وغيرها من المشاكل لاسيما ممن يتعامل معهم الطفل بصورة مستمرة كالوالدين والمعلمين

وغيرهم من أفراد المجتمع. ولفت إلى أن الأوبريت الذي يتصدى لإخراجها الفنان راشد الطوع سيزير أهمية دور اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل وكذلك مشروع (والثق) القيمي في التقليل من هذه الآثار والعمل على إزالتها.

وذكرت أن (والثق) سيقدم أيضا ورشة العمل الخاصة في المؤتمر بعنوان (التعامل المدرسي مع حالات العنف ضد الأطفال) من تقديمها وتقديم الدكتورة أمل الدويلة كما سيتم تنظيم حلقة نقاشية ضمن أعمال المؤتمر بعنوان (البدائل التربوية للعقاب الجسدي.. مقاربة شرعية وثقافية).

وأشارت إلى أن (والثق) سيبشارك ب(بوث تعريفي) يستمر على مدى أيام المؤتمر لشرح رؤية وأهداف المشروع وإبراز إنجازاته وأنشطة ودور المعلمين والمتعلمين المشاركين في المشروع.

وأكدت أن المشاركة في هذا المؤتمر للمهم تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمشروع (والثق) المتكاملة في تمكين الشباب من ممارسة القيادة وإبراز دورهم في



رشا الفارس

المجتمع والالتزام المهني والعلمي والحدث على العمل التطوعي مع كل شرائح المجتمع.

وشددت على أن المؤتمر فرصة ممتازة للجهات التي تتبنى منهج المسؤولية الاجتماعية ولديها اهتمام بحماية الأطفال ومنها (والثق) للعمل على تحقيق أهدافها مضيفة أن المؤتمر ذو قيمة وأهمية لمجموعة واسعة من الأكاديميين

عليه بإجماع الحضور وإحالته الى مجلس الأمة للتصويت عليه مرة أخرى.

من جانب آخر أعلن رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية محمد الهدي إقرار التعديلات على قانون البلدية رقم ٥/٢٠٠٥ والموافقة على جميع البنود والتعديلات المقدمة من قبل بعض النواب ورفعها الى المجلس.

وبين الهدي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة أنه تمت هناك تعديلات على القانون الذي يشمل عن ٥٣ مادة وتم التصويت عليه بالموافقة وسيعبر على المجلس في الجلسة المقبلة.

ولفت إلى أن عدد أعضاء المجلس البلدي في القانون هو ١٠ أعضاء منتخبين و٦ معينين، مبينا أن السبب في التراجع عن ثمة زيادة الأعضاء هو قل كثير من التخصصات البلدية التي جاءت أخرى وتم تقليصها، لذلك أثرنا أن يكون العدد على ما هو عليه.

الاحتفال بتخريج 3 دورات متخصصة في الإدارة العامة لقوات الامن الخاصة الدوسري: «الداخلية» تعمل دائماً على تطوير أداء منتسبيها



تكريم الخريجين

واشتمل برنامج دورة المسح الأمني على تعريف المتدربين على كافة اشكال المتفجرات وكيفية العثور عليها والتعامل معها. في حين تهدف دورة استعمال المعدات الاولى الى تطوير أداء فرق التخلص من المتفجرات وطريقة التعامل مع البلاغات، والإطلاع على الأساليب الجديدة والحديثة المستخدمة في التصدي للهجمات الارهابية والتي يتم استخدام المتفجرات فيها والتعامل معها.

اما دورة مدرب الرياضة فقد اشتمل البرنامج التدريبي على محاضرات عن التغذية الصحية واللياقة البدنية وكيفية التعامل مع الإصابات الرياضية.

وفي الختام قام اللواء الدوسري بتوزيع شهادات التفوق والتفخر على المشاركين في الدورات.

برعاية وحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الخاص اللواء محمود محمد الدوسري، احتفلت الإدارة العامة لقوات الأمن الخاصة بتخريج الدورة التأسيسية العاشرة للمسح الأمني بمشاركة 24 متدربا، وبإدارة استعمال المعدات الاولى بمشاركة 11 متدربا وبإدارة إعداد مدرب رياضة بمشاركة 15 متدربا. وأبدى اللواء الدوسري إعجابه بالاستوى والجهود المتميز الذي بذله المشاركون في الدورات والتي تهدف الى المحافظة على المستوى الرفيع والإداء المتميز لرجال الأمن مؤكدا أن هذه الدورات تأتي ضمن سياسة وزارة الداخلية في تطوير أداء منتسبيها واكتسابهم المهارات والقدرات والخبرات اللازمة لأداء المهام المنوطة بهم على أكمل وجه بما يساهم في الحفاظ على أمن الوطن وأمان المواطنين والمقيمين.

وافقت على اقتراح العضو مخاطبة «المجلس الوطني» للثقافة باعتبار مبنى المجلس اثرًا تاريخيًا

لجنة بالبلدي توصي بالموافقة على عقد جسر «جابر الأحمد»



اختيار مبنى المجلس اثرًا تاريخيًا

أوصت لجنة العاصمة في المجلس البلدي اسس بالموافقة على عقد تصميم وإنجاز وصيانة جسر (الشيخ جابر الأحمد) الذي يعد الجسر الرئيس في «وصلة الصبية» المرورية.

وقال رئيس اللجنة العضو الدكتور حسن كمال في تصريح للصحافيين إن اللجنة ستحيل هذه التوصية إلى المجلس البلدي لأخذ الموافقة النهائية في الجلسة بعد المقبلة.

وأضاف كمال أن اللجنة اجلت عددا من الكتب القديمة لها ومنها كتاب العضو عبدالله الكندري بشأن الكتاب الموجه إلى لجنة المناقصات المركزية

في نفوس الإبناء حريص على المشاركة في مثل المؤتمرات مؤجلة يتعاون المدير التنفيذي لبرنامج الكويت الوطني لحماية الطفل الدكتور مكي الخواري ما اسهم بتسهيل المشاركة.

وأفادت بان ل (والثق) رؤية (مجتمع خليجي قيمي وطموح) ويسير بأهداف استراتيجية لتحقيق هذه الرؤية التي تعتمد على تأسيس بيئة قيمة امنة وداعمة وتعليمية في المجتمع المدرسي وتنمية وتمكين الطلبة وتعزيز مشاركتهم القيادية في عملية صناعة القرار على المستوى الاجتماعي والوطني وزيادة وعي الطلبة بالعمل ونشر وتعميق ثقافة المهية والإنتاجية والريادة والإبداع لدى الشباب.

ويهدف المؤتمر الى مناقشة مستجدات حماية الطفل من العنف في الدول العربية وإبراز التحديات والفرص المتاحة في الظروف الراهنة وزيادة الوعي بمظاهر العنف ضد الطفل في المنطقة وبيئاته ومدى انتشاره وتوضيح اسبابه ومخاطره وطرق التعامل معه.